

دولة وزير الدفاع ينعي الشهيدين

بدر ظاها ومهند الحص

ينعي دولة وزير الدفاع الشهيدين المقدم الركن الطيار بدر الدين ظاها والمقدم الطبيب مهند الحص اللذين انتقلا الى جوار ربهما اثر حادث مفجع .

تغمده الله الفقيدين بواسع رحمته واسكنهما فسيح جناته

وانا لله وانا اليه راجعون

سيادة القائد العام والقيادة العامة

للقوات المسلحة الاردنية

ينعون الشهيدين بدر ظاها ومهند الحص

ينعي القائد العام للقوات المسلحة الاردنية الشهيد المقدم الركن الطيار بدر الدين محمد ظاها السلمي انتقل الى جوار ربه اثر الحادث المفجع الذي اودى بحياته ويضرع الى الله العلي القدير ان يتغمده بواسع رحمته ويلهم آله وذويه الصبر والسلوان .

وانا لله وانا اليه راجعون

كما ينعي القائد العام للقوات المسلحة الاردنية الشهيد الطبيب المقدم مهند عبد الكريم الحص الذي انتقل الى جوار ربه اثر الحادث المفجع الذي اودى بحياته . ويضرع الى الله العلي القدير ان يتغمده بواسع رحمته ويلهم آله وذويه الصبر والسلوان .

وانا لله وانا اليه راجعون

كما تنعي القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية الشهيدين المقدم الركن الطيار بدر الدين ظاها والمقدم الطبيب مهند الحص اللذين انتقلا الى جوار ربهما اثر حادث مفجع

تغمده الله الفقيدين بواسع رحمته واسكنهما فسيح جناته .

والله وانا اليه راجعون

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عان : الاربعاء ٢٧ صفر سنة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٧٧ م . العدد ٢٦٨٤

المقررات

صفحة

٤٠٧	قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٧
٤٠٩	قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية	قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٧
٤١٠	نظام ترخيص ومراقبة اعمال مكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية الاجنبية في المملكة	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٧
٤١٤	نظام معدل لنظام الرواتب والعلوات في الجامعة الاردنية	نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧
٤١٥	تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم (١) لسنة ١٩٧٧	

توزيع النسخ الرسمية

نص الحديث الشريف

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون الاوقاف

والشؤون والمقدسات الاسلامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٦) من القانون الا . . .

١ - بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

أ - يتألف المجلس من الوزير رئيسا ومن وكيل الوزارة وممثل عن كل من وزارة الداخلية والتربية والتعليم والاشغال العامة والاعلام يعينه الوزير المختص على ان لا تقل درجته عن الاولى (أ) ويكون بمقره وكيل او مدير في وزارته وخمسة اعضاء يتم اختيارهم من المهتمين بالاوقاف والشؤون الاسلامية . ومدة العضوية في المجلس سنتان .

٢ - بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

ب - يعين اعضاء المجلس غير الحكوميين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من

٣ - بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

ج - يحدد التنظيم الاداري للوزارة بموجب انظمة تصدر لهذا الغرض :

١٩٧٧/١/٢٦

الحسين بن طلال

وزير الاعلام ووزير
السياحة والآثار بالوكالة
عدنان ابو عوده

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء ووزير الصحة بالوكالة
الدكتور عبد السلام المجالي

رئيس الوزراء ووزير
الخارجية والدفاع
مضر يدوران

وزير
العمل
عصام العجلوني

وزير الاشياء والتمميم
وزير دولة للشؤون الخارجية
حسن ابراهيم

وزير
الزراعة
صلاح جمعه

وزير
المعمل
احمد عبد الكريم الطراوله

وزير
الشؤون البلدية والقروية
ابراهيم ايوب

وزير
المواصلات
عبد الرؤوف الروابدة

وزير
الداخلية
سليمان عرار

وزير
التحسين
مروان القاسم

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
كامل الشريف

وزير
النقل
علي سحيات

وزير الاشغال
العامة
سعيد يينو

وزير
المالية
محمد الدباس

وزير
الصناعة والتجارة
نجم الدين الدجاني

وزير
الثقافة والشباب
الشريف فواز شرف

نخ الحبيب للهيك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٣٠

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما ورد في المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ - يستوفى عن كل معاملة افراز او بيع او هبة او تأمين يتم امام دوائر تسجيل الاراضي او اية دائرة رسمية اخرى رسم بنسبة ١٪ من قيمتها ، على ان لا يزيد الرسم على التأمين على (١٥٠) ديناراً .
ب - تعتبر الرسوم المسقوفة عن معاملات التأمين قبل العمل بهذا القانون وكأنها قد استوفيت بموجبه ، ولا يجوز ردها او سماع اية دعوى باستردادها .

١٩٧٧/١/٣٠

الحسين بن طلال

وزير الاعلام ووزير
السياحة والآثار بالوكالة
عدنان ابو عوده

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون
رئاسة الوزراء ووزير الصحة بالوكالة
الدكتور عبد السلام الحياي

رئيس الوزراء ووزير
الخارجية والدفاع
مضر بدران

وزير
المعمل
عصام المجلوي

وزير الانشاء والتعمير ووزير
دولة للشؤون الخارجية
حسن ابراهيم

وزير
الزراعة
صلاح جمعه

وزير
العمل
احمد عبد الكريم الطراونة

وزير الشؤون
البلدية والقروية
ابراهيم ايوب

وزير
المراسلات
عبد الرؤوف الروابدة

وزير
الداخلية
سليمان عوار

وزير
التعمير
مروان القاسم

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
كامل الشريف

وزير
التنقل
علي سحيمات

وزير الاشغال
العامة
سعيد ينيو

وزير
المالية
محمد الدباس

وزير
الصناعة والتجارة
نجم الدين الدجاني

وزير
الثقافة والشباب
الشريف فوزا شرف

نخ الحبيب للهيك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١١) لسنة ١٩٧٧

نظام ترخيص ومراقبة اعمال مكاتب تمثيل البنوك والشركات المالية الاجنبية في المملكة

صادر بالاستناد الى المادة (٣٠) من قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ترخيص ومراقبة اعمال مكاتب تمثيل البنوك الاجنبية لسنة ١٩٧٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

البنك : البنك المركزي الاردني .

المجلس : مجلس ادارة البنك المركزي الاردني .

المحافظ : محافظ البنك المركزي الاردني .

الاعمال المصرفية : جميع الخدمات المصرفية بما في ذلك قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الاخرى : للبنك المرخص في الاستئجار كلياً او جزئياً بالاقرض او بأية طريقة اخرى تسمح بها القوانين والانظمة المعمول بها في المملكة .

البنك الاجنبي : البنك الاجنبي غير المقيم في المملكة وليس له اي فرع مرخص عامل فيها .

الشركة المالية الاجنبية : الشركة المالية الاجنبية غير المقيمة في المملكة وليس لها اي فرع مرخص عامل فيها .

العملة الاجنبية : اية عملة او مطالبة او رصيد او ائتمان بعملة غير العملة الاردنية .

مكتب التمثيل : المكتب الذي يتم ترخيصه بمقتضى احكام هذا النظام للقيام بالاعمال المنصوص عليها فيه

المادة ٣ - أ - يقدم طلب ترخيص مكتب التمثيل الى البنك على النموذج الملحق بهذا النظام من قبل البنك الاجنبي او الشركة المالية الاجنبية على ان يقدم الطلب قبل تسجيل مكتب التمثيل في المملكة وفقاً لاحكام قانون الشركات المعمول به فيها .

ب - للبنك ان يطلب اية معلومات او بيانات او تفاصيل اضافية يراها ضرورية عن اوضاع البنك الاجنبي او الشركة المالية الاجنبية قبل اصدار الترخيص بفتح مكتب التمثيل لاي منها .



المادة ٤ - لا يجوز لمكتب التمثيل ان يمارس اي عمل في المملكة قبل اصدار الترخيص له بذلك وتقديم وثيقة تعيين مدير المكتب للبنك وفقا لاحكام هذا النظام ، ويشترط في ذلك ان يكون مركز العمل لمكتب التمثيل في العاصمة عمان ولا يجوز فتح اي فرع له في اي مكان آخر في المملكة .

المادة ٥ - للبنك ان يوافق على الطلب بترخيص مكتب التمثيل او ان يقيد الترخيص بالقيود والشروط التي يراها مناسبة ، او ان يرفض الطلب دون ان يكون ملزما ببيان الاسباب في حالتي التقييد والرفض .

المادة ٦ - اذا لم يتم فتح مكتب التمثيل خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغ قرار الترخيص بفتحته ، فللمكتب ان يلغي الترخيص او تمديد العمل به لمدة لا تزيد على ستة اشهر اخرى ويعتبر الترخيص ملغى حكما في جميع الاحوال اذا لم يتم فتح مكتب التمثيل خلالها .

المادة ٧ - للبنك ان يطلب من مكتب التمثيل في اي وقت اية معلومات او بيانات او احصاءات او تقارير تتعلق باعماله ووجه نشاطه في المملكة وعلى مكتب التمثيل تقديمها للبنك خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الطلب .

المادة ٨ - أ - يقوم البنك بالاشراف على اعمال مكتب التمثيل وعلى طريقة تسييرها وعلى المكتب ان يتقيد بالتعليمات والاورام التي يصدرها اليه البنك وفق احكام هذا النظام .

ب - يحظر على مكتب التمثيل القيام بعمل او ممارسة اي نشاط من شأنه الاضرار بالاقتصاد الاردني او بالامن الاقتصادي للمملكة او بأية مصلحة من مصالحها ، وذلك تحت طائلة المسؤولية والعقوبات القانونية والجزائية ، بما في ذلك الغاء الترخيص لمكتب التمثيل واغلاقه .

المادة ٩ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعين البنك الاجنبي او الشركة الاجنبية مديرا لمكتب التمثيل الذي يعود لاي منها ، وذلك بموجب وثيقة قانونية مصدقة بصورة رسمية تقدم للبنك ، وتحول المدير الصلاحيات والمسؤوليات اللازمة لادارة اعمال المكتب بما في ذلك :-

١ - تمثيل البنك الاجنبي او الشركة الاجنبية وفروعها في خارج المملكة امام الجهات الرسمية وغير الرسمية فيها ؛

٢ - صلاحية ممارسة جميع الاجراءات والاعمال التي يحق لمكتب التمثيل القيام بها في المملكة بمقتضى احكام هذا النظام ، والتوقيع على الاوراق والمستندات والعقود اللازمة لها والمتعلقة بها ، وتحمل المسؤولية الكاملة عن اعماله في المملكة والامور الناشئة عنها امام السلطات الاردنية الرسمية والهيئات والافراد .

٣ - حق تبليغ جميع المخاطر والاوراق الموجهة لمكتب التمثيل بما في ذلك الاشعارات والاعطارات والاوراق القضائية .

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، او في وثيقة تعيين مدير مكتب التمثيل يكون المدير المذكور ممثلا للبنك الاجنبي او الشركة الاجنبية وفروعها في الخارج امام الجهات الرسمية وغير الرسمية في المملكة ويعتبر مسؤولا بصورة كاملة عن جميع الاجراءات والاعمال التي يقوم بها مكتب

التمثيل في المملكة او يحق له القيام بها فيها وعن الامور الناشئة عنها ، ويعتبر اي عمل قام به او تبليغ تم اليه باسم مكتب التمثيل اجراا قانونيا ملزما للبنك الاجنبي وللشركة المالية الاجنبية ولمكتب التمثيل التابع لاي منهما ومديره .

المادة ١٠ - لا يجوز لمكتب التمثيل انهاء اعماله في المملكة او التوقف عنها او الاندماج في مكتب تمثيل آخر الا بأذن خطي من البنك ، ووفقا للطريقة والشروط التي يقررها ، وتعتبر مسؤوليات وصلاحيات مكتب التمثيل ومديره قائمة الى ان يصدر ذلك الاذن .

المادة ١١ - أ - لا يجوز لمكتب التمثيل ممارسة اي من الاعمال المصرفية الا ما نص عليه منها صراحة في هذا النظام ؛

ب - لمكتب التمثيل امتلاك العقارات في المملكة وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها فيها وبموجب الشروط والقيود المنصوص عليها فيها ، على ان تؤخذ موافقة البنك المسبقة على ذلك ، ولا يكون البنك ملزما باصدارها الا في حالات الضرورة القصوى وفي حدود الحاجة التي تقتضيها طبيعة اعمال مكتب التمثيل .

المادة ١٢ - يتولى مكتب التمثيل رعاية مصالح البنك الاجنبي او الشركة المالية الاجنبية في المملكة دون ان تكون غايته تحقيق الربح وله ان يقوم في ذلك السبل بما يلي :-

أ - نقل المعلومات التجارية من المملكة الى الجهة التي يمثلها المكتب ، على ان تكون من المعلومات المسدوح بالاطلاع عليها او بنشرها .

ب - تدعيم الصلة والتعامل بين الجهة التي يمثلها المكتب والبنوك والشركات المالية المحلية .

ج - تقديم المشورة الى الجهة التي يمثلها المكتب والى عملائها في الخارج بشأن فرص الاستثمار المتوفرة في المملكة .

د - القيام باعمال واجراءات التوسط بين اية جهة في المملكة وجهات اجنبية في خارجها لتسهيل العمليات والاعمال المصرفية ، على ان تراعى في ذلك احكام الفقرة (أ) من المادة (١١) من هذا النظام .

هـ - متابعة مصالح واعمال الجهة التي يملكها والمتعلقة بأية قروض او سلف او مساعدات تكون قد قدمتها تلك الجهة او اية جهة اجنبية اخرى الى اي شخص طبيعي او معنوي في المملكة .

المادة ١٣ - يستوفي البنك من مكتب التمثيل رسما سنويا يحدد المجلس مقداره على ان لا يتجاوز الف دينار .

المادة ١٤ - على مكتب التمثيل فتح حساب غير مقيم لدى احد البنوك المرخصة في المملكة ، وتقبله بحالات وعملات اجنبية قابلة للتحويل من المركز الرئيسي لمكتب التمثيل في خارج المملكة ، على ان تكون كافية في حدها الادنى لتغطية مصاريف تأسيسه ونفقاته الجارية .



المادة ١٥ - اذا خالف مكتب التثليل اي حكم من احكام هذا النظام او التعليمات او الاوامر الصادرة بمقتضاه فللبنك ان يتخذ بمقتضى ما من الاجراءات التالية : -

أ - الانسحاب .

ب - تعيين مراقب من البنك يشرف على اعمال مكتب التثليل للمدة وبالصلاحيات التي يحددها في قرار تعيين المراقب .

ج - منع مكتب التثليل من ممارسة اي عمل من الاعمال التي يحق له القيام بها في المملكة بمقتضى احكام هذا النظام او فرض اي قيد او شرط على ممارسته لذلك العمل .

د - الغاء الترخيص المعلق لمكتب التثليل ومنعه نهائيا من العمل في المملكة .

١٩٧٧/١/١٩

الحسين بن طلال

وزير الصحة الدكتور محمد البشير	وزير الاعلام ووزير السياحة والآثار بالوكالة عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير العمل عصام المجالي	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التموين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير النقل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سعيد يونس	وزير المالية محمد الدباس	وزير الشؤون الثقافية والشباب الشريف فواز شرف
وزير التعليم العالي علي سحيمات	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون الثقافية والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون الثقافية والشباب الشريف فواز شرف

نحو المصلحة العامة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات

في الجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع (نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية) المنشور بالعدد (٢٥٧٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من النظام الاصيل بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

أ - نصرت للقائمين بمسؤوليات ادارية العلاوات التالية : -

رئيس الجامعة	١٥٠ دينار شهريا
نائب الرئيس	٥٠ دينار شهريا
العميد	٤٠ دينار شهريا
مدير الوحدة الادارية ونائب العميد ورئيس القسم الاكاديمي	٣٠ دينار شهريا
رئيس الدائرة الادارية	١٥ دينار شهريا

الحسين بن طلال

١٩٧٧/١/٢٦

وزير الاعلام ووزير السياحة والآثار بالوكالة عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الصحة بالوكالة الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير العمل عصام المجالي	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التموين مروان القاسم
وزير الاشغال العامة سعيد يونس	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني
وزير الشؤون الثقافية والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون الثقافية والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون الثقافية والشباب الشريف فواز شرف